التنمية المستدامة والحكم الرشيد
(دراسة في التأصيل والعلاقات المتبادلة)
Sustainable development and good governance
(Study in rooting and mutual relations)

د. مهدي داود سليمان

DR. Mahdi Dawood Sulieman

كلية دجلة الجامعة – قسم القانون

Dijlah University College – Law Department

mahdi.dalabaly@duc.ed.iq

موبايل (٠٧٥٠٠٤٥٥١٩٢)

مستخلص :

تعد الرغبة والرؤية والقدرة من الأمور المهمة التي تستوجب توافرها في الحكومة التي تعمل على تحقيق أهداف وتطلعات ونهوض شعبها، الأمر الذي يتطلب تطبيق مبادئ الحكم الرشيد ، الذي يعمل على تحقيق مطالب الشعب الرئيسة المتمثلة في التنمية المستدامة وفي الحرية والكرامة الإنسانيّة والعيش بسلام والعدالة الإجتماعيّة، تلك الأمور التي وردت ضمن مطالب الأمم المتحدة للدول كافة للسعي بتحققها. فمفهوم الحكم الرشيد من المفاهيم الحديثة ايضاً في مجال الدراسات الإدارية والسياسيّة، الذي يسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة والتنمية المستدامة. إن مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة نسبياً أيضاً والاكثر شمولاً في مجال التنمية ودراساتها، كما ان الحكم الرشيد يُعد الاداة السليمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فالمفهومان مرتبطان ترابطاً عضوياً، فلا مناص منهما لكي يعيش الإنسان برفاهية وتقدم وأمن.

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في المفهومين (مفهوم التنمية المستدامة والحكم الرشيد) والتحديد الدقيق لكل منهما، وإستكشاف العلاقة القائمة والمتبادلة بينهما من خلال الربط بين آليات الحكم الرشيد ودورها في تحقيق التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة ، الحكم الرشيد، آليات الحكم الرشيد، ابعاد التنمية المستدامة ، ابعاد الحكم الرشيد، سيادة قانون، مشاركة فاعلة.

Abstract

Desire, vision and ability are among the important things that require their availability in the government that works to achieve the goals, aspirations and advancement of its people, which requires the application of the principles of good governance, which works to achieve the people's main demands of sustainable development, freedom, human dignity, living in peace and social justice. The things that came within the United Nations' demands for all countries to strive to achieve. The concept of good governance is also a modern concept in the field of administrative and political studies, which seeks to achieve justice, equality and sustainable development The concept of sustainable development is also a relatively recent and most comprehensive concept in the field of development and its studies, and good governance is the sound tool for achieving

comprehensive and sustainable development. The two concepts are organically linked, and there is no inevitable for man to live in prosperity, progress and security. This study seeks to research the two concepts (the concept of sustainable development and good governance) and the precise definition of each of them and to explore the existing and mutual relationship between them by linking the mechanisms of good governance and their role in achieving sustainable development.

Keywords: Sustainable development, good governance, good governance mechanisms, dimensions of sustainable development, dimensions of good governance ,rule of law, Active participation.

المقدمة

لن تنهض أمة أو دولة إلا إذا امتلكت حكومتها وقيادتها ثلاثة أمور رئيسة (الرؤية والرغبة والقدرة)، ولن تتمكن من تحقيق تطلعات شعوبها إلا إذا طبقت مبادئ سامية تتجسد في مبادئ الحكم الرشيد، الذي يحقق قضايا ومطالب رئيسة هامة للشعب ، تمثلت في أربعة أمور (العيش بسلام والحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الإجتماعيّة)، وهذه الأركان الأربعة جاءت صراحة ضمن مضمون واضح للأمم

المتحدة طالبت به الدول كافة بالسعي لتحقيقه وتطبيقه حتى تصبح هذه الدول دولاً متطورة وهو ما أطلقت عليه بالحكم الرشيد.

تعد التنمية المستدامة عملية ديناميكية مستمرة تنبع من كيان الدولة تتكون من سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتشمل جميع الأتجاهات، وتهدف إلى بناء الجوانب الإجتماعيّة والإقتصاديّة وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الأمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الإقتصاديّة والقيمية وبناء دعائم وضمان حقوق الأجيال المستقبلية. ومن أبرز هذه الأبنية نجد الحكم الراشد الذي يلعب دوراً في التنمية المستدامة باعتباره الوسيلة الأساسية التي تحول النمو الإقتصادي إلى تنمية مستدامة من خلال توافر العدالة والفاعلية والعقلانية.

إشكالية البحث:

تعبر التنمية المستدامة عن أرقي مراحل تطور الفكر الإقتصادي في موضوع التنمية، وتسعي لاستغلال مختلف الموارد الإقتصاديّة والطبيعية والتوزيع العادل لها بين الأجيال برشادة وعقلانية. ومن هذا المنطلق لابد من العمل على رسم السياسات الكفيلة بمحاربة الفساد والاعقلانية في إستغلال الموارد الإقتصاديّة والطبيعية ، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، لذلك كانت معايير الحكم الرشيد القائمة على الشفافية والمساءلة كآليتين تستهدفان إيجاد بيئة أعمال وإدارة فعالة وكفوءة ومنصفة وشفافة على صعيد مؤسسات الدولة. وعليه فان إشكالية هذا البحث تتمحور في الأسئلة الثلاثة الأتية:

ما التنمية المستدامة ، وما هو مفهومها وأبعادها ؟.

ما الحكم الرشيد ، وما هو مفهومه وأبعاد ؟.

ما آليات الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة ؟.

أهمية البحث واهدافه:

يسعى البحث إلى توضيح الأطار العام لكل من مفهوم التنمية المستدامة والحكم الرشيد والتعرف على معايير ومبادئ كل منهما وطبيعة العلاقة بينهما من أجل الربط بين المفهومين معاً ، كما يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ التعرف على مفهوم التنمية المستدامة.
- ❖ توضيح على مفهوم الحكم الرشيد، والمبادئ التي يقوم عليها.
- ❖ إبراز آليات الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وتحديد العلاقة بينهما .

منهجية البحث :

تم استخدام منهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة موضوعة البحث ، لتبيان ماهية ومتطلبات كل من التنمية المستدامة والحكم الرشيد ومحاولة الربط بينهما وتأثير أحدهما على الاخر .

هيكلية البحث:

لإجابة عن التساؤلات البحثية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: التنمية المستدامة ، المفهوم والأبعاد .

المبحث الثاني: الحكم الرشيد ، المفهوم والأبعاد.

المبحث الثالث: آليات الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة.

المبحث الاول

التنمية المستدامة المفهوم والأبعاد

تعد التنمية المستدامة عملية دائمية ومستمرة وتشمل جميع الجوانب الإجتماعيّة والإقتصاديّة، وسيتم تناولها بالتفصيل وفق المطالب الآتية:

المطلب الاول: مفهوم التنمية ونشأة التنمية المستدامة

تعددت تعاريف مفهوم التنمية لاختلاف وجهات النظر بين الباحثين ومراكز البحوث والدراسات والمؤسسات الدولية ، وتعددت الرؤى طبقاً للزوايا التي ينظر منها إلى مفهوم التنمية ، وكان للمشكلات التي تواجه المجتمعات، كالفقر، والامية ، والبطالة والفساد والتلوث، الأثر الكبير على تطور التنمية مفهوماً ومحتوى [1]. ومر مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية **الثانية بأربعة مراحل رئيسة هي:**

أ . المرحلة الاولى التنمية والنمو، وجهان لعملة واحدة:

امتدت المرحلة إلى منتصف الستينات من القرن الماضي, وعملت أغلب الدول وفق إستراتيجية التصنيع كوسيلة لتحقيق معدلات نمو إقتصادي ولتعظيم الدخل القومي الذي يعد الدافع الأساسي للتنمية ، إلا ان عند تطبيقها في الميدان ، برزت مجموعة من السلبيات والمشكلات منها إرتفاع في معدلات الإستثمار والتطور الصناعي ، وبذات الوقت بقيت المشكلات الإجتماعيّة ، وارتفعت نسبة البطالة ، والفقر

، وغياب الأمن ، الأمر الذي دفع بعضهم إلى طرح معالجات من خلال تضمين خطط التنمية الإقتصاديّة، الجوانب الإجتماعيّة والإنسانية والسياسيّة واالثقافيّة [٢].

ب. المرحلة الثانية: التنمية وفكرتي النمو والتوزيع

شملت هذه المرحلة المدة من نهاية الستينات حتى منتصف العقد التاسع من القرن الماضي ، إذ تطور مفهوم التنمية الإقتصاديّة احادية الجانب ليشمل الأبعاد الإجتماعيّة واالثقافيّة والإنسانية إلى جانب البعد الإقتصادي ، أي بروز مفهوم التنمية الإنسانية أو البشرية ، كرد فعل مدروس لأخفاقات تطبيق التنمية ، الأمر الذي أدى إلى التحول في الفكر التنموي من التنمية الإقتصاديّة الاحادية ، وتعظيم رأس المال ، وزيادة الدخل القومي ، ودخل الفرد إلى تنمية ذات بعد إجتماعي وإنساني، وتعمل على إيجاد الحلول الناجعة لجميع المشكلات في مقدمتها الفقر والبطالة وعدم المساواة ووضع استراتيجيات تأمين الحاجيات الأساسيّة للأفراد[٣].

ج . المرحلة الثالثة: التنمية الإقتصاديّة والإجتماعيّة الشاملة

امتدت هده المرحلة إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي ، حيث يشير مفهوم التنمية الشاملة في هذه المرحلة إلى الاهتمام بجميع جوانب المجتمع وحياة أفراده ، وتعد عملية إجتماعيّة وإقتصاديّة مشتركة ومتوازية تستهدف رفع مستوى ظروف عيش الأفراد بتحقيق النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية شاملة في بلد ما مالم تتضمن الجانبين الإجتماعي والإقتصادي معاً في وقت واحد ، فهي تنمية إقتصاديّة ذات بعد إنساني . فالتنمية ذات البعد الإنساني ليس مجرد إضافة الأبعاد الإجتماعيّة الإنسانية لعملية التنمية الإقتصاديّة ، بل هي نهج جديد

وبديل . رافق تطبيق هذا النوع من التنمية مجموعة من السلبيات ، منها كانت تعالج كل جانب من جوانب تنمية المجتمع بصفة مستقلة عن الجوانب الاخرى ، ولم تهتم بالجانب البيئي ، والعمل على إستنزاف الموارد البيئية دون الأكتراث لمستقبل الأجيال القادمة [٤] ، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم التنمية الشاملة المتكاملة التي تسعى إلى تنمية المجتمع في إطار تكاملي لجميع القطاعات والأماكن في عموم البلاد .

د. المرحلة الرابعة : التنمية المستدامة

إن من أبرز سلبيات ومخاطر التنمية الإقتصاديّة الإنسانيّة ، هو عدم الأستمرارية والإستدامة في تحقيق أهدافها ، حيث تعمل على تلبية الحاجات التنمويّة للجيل الحالي دون الاكتراث للأجيال القادمة ، الأمر الذي أدى إلى بروز مصطلح التنمية المستدامة ضمن ادبيات منظمة الإتحاد الدولي من أجل الحفاض على البيئة وحمايتها ، وأُعِيد إستخدامه في تقرير برونتلاند المعنون "مستقبلنا المشترك" الصادرعن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في عقد الثمانينات من القرن الماضي، كما زاد الإهتمام نهاية عقد التسعينيات بمفهوم التنمية المستدامة خلال مؤتمر إستوكهولم حول البيئة الإنسانيّة ، الذي نظمته الأمم المتحدة ، بمثابة خطوة نحو الإهتمام العالمي بالبيئة كنتيجة حتمية لتدهور البيئية ، حيث ناقش المؤتمر البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان عن إن غياب التنمية والفقر هما أبرز اعداء البيئة على مستوى العالم . وأن التنمية يجب أن تكون تنمية مستدامة غير محددة بمدة زمنية ، وضرورة تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية ومتطلبات حماية البيئة ، وأعتبرت التنمية المستدامة كمفهوم جديد وذو رؤية مستقبلية تهتم بحاجات الحاضر ومستقبل الأجيال القادمة [٥] .

عقدت عدة مؤتمرات دولية تعني بالبيئة والتنمية بإشراف الأمم المتحدة ، وعلى مستوى رؤساء الدول أبرزها مؤتمر قمة الأرض ، الذي إنعقدة في العاصمة البرازيلية ريو دي جانيرو ، في المدة من ٣ إلى ١٤ يونيو حزيران ١٩٩٢ ، وتهدف القمة إلى وضع أسس بيئية عالمية وبرامج عملية تطبيقية للعمل الدولي في مجال البيئة والتنمية . وتبنى المؤتمر فكرة التنمية المستدامة وجعلها أساساً لخطة عمل للقرن الحادي والعشرين [٦].

وصدر عن مؤتمر قمة الأرض ، إعلان ريو التي حددت الوسائل التي تساعد العالم على مواجهة التحديات المتوقعة خلال القرن الواحد والعشرين ، وتضمن الاعلان عدة مبادئ منها اعتبار قضية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة [٧] ، كما رفق بالإعلان خطة عمل مفصلة عرفت بإسم جدول اعمال القرن الواحد والعشرون الذي يعد وثيقة لكافة الدول اذ تضمن خارطة طريق لتحقيق التنمية المتوافقة مع متطلبات البيئة [٨] .

يعد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ : من بين أضخم المؤتمرات الدولية والمهمة ، حيث اعتمد إعلانًا سياسيًا وخطة عمل تضمنت مجموعة من الأنشطة والتدابيرالتي يتعين على الدول والمنظمات الدولية تحقيق التنمية واحترام البيئة. وشخص المؤتمر التحديات والصعوبات التي تؤثر في تحقيق التنمية المستدامة ، وصدرعن القمة خطة عمل جوهانسبرغ [٩] .

المطلب الثاني : مفهوم وتعريف ومبادئ التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح وسط العديد من المصطلحات المعاصرة مثل العولمة ، وصراع الحضارات، والحداثة وغيرها ، فتعريف المصطلحات تأخذ

تفسيرات وتأويلات مختلفة ، الأمر الذي يؤدي إلى الغموض والإلتباس في معنى المصطلح . فمفهوم الإستدامة يعني التواصل والاستمرارية ، ومفهوم التنمية المستدامة بصورة عامة ، تعني عملية تطويرالأرض والمدن والمجتمعات ، بحيث تُلبي إحتياجات البشر في الوقت الحالي والمستقبل.

عرفت لجنة برونتلاند بتقريرها الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة عام ١٩٨٧ ، بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها" [١٠] . فالمفهوم يشير إلى أهمية وضرورة الاستخدام الأمثل والعادل والفعال للموارد الطبيعية ويجعل التنمية الإقتصاديّة ملائمة للبيئة وتستجيب للعدالة الإجتماعيّة . وفي التقرير النهائي للجنة المذكورة آنفاً الذي تضمنه الكتاب المعنون: "مستقبلنا المشترك" أشار إلى أن التنمية المستدامة هي قضية إنسانيّة واخلاقية بقدر ماهي قضية تنموية وبيئية ومصيرية ومستقبلية . ويرى البنك الدولي التنمية المستدامة الرؤية نفسها بحيث يعتبرها عملية تهدف إلى تحقيق الموازنة والموائمة في الفرص التنموية الحالية للإجيال القادمة وتركز على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية من خلال الاستخدام الأمثل والمنصف للموارد [١١].

يتضح مما تقدم بأن التنمية المستدامة مفهوماً شاملاً يرتبط بإستمرارية الجوانب الإقتصاديّة ، والإجتماعيّة والمؤسسية والبيئية للمجتمع ، فالتنمية المستدامة تُمكّنُ المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية إحتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحاضر، والعمل على إستمرارية وإستدامة العلاقات الإيجابية بين البشر والبيئة مع

المحافظة على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة ، مع ضرورة مواجهة الدول والمنظمات الدولية مخاطر تدهور البيئية .

أما مبادئ التنمية المستدامة ، يمكن إدراج أهمها هي :

- ✓ **المشاركة:** تعني إعطاء الفرصة وبشكل عادل ومنصف بالمشاركة الكاملة والفاعلة في صنع القرارات والآليات أو التأثير عليها ، فالمواطنون لهم القدرة على تحديد الأولويات محلياً ، ولديهم الإمكانية بمراقبة المشاريع البيئية وإيجاد الحلول الممكنة على المستوى المحلي.
- ✓ **حسن الإدارة والمشاركة:** تعني خضوع جميع الإدارات والحكم على المستوى الحكومي والخاص والمحلي لآليات وقيم الشفافية، والمحاسبة، لتجنب الفساد ومعوقات التنمية المستدامة .
- ✓ **التضامن :** هو التآلف المجتمعي داخل الدولة ، وكذا بين المجتمعات الأخرى ، للحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة وتأمين النمو العادل لكافة الفئات الإجتماعيّة.
- ✓ **حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية:** يتمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية من الانقراض ، ومنع الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية ، وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة .
- ✓ **تحقيق المعرفة:**أخذ التدابير لتعزيز التعليم وتحفز الابتكار والمشاركة الفعالة للجميع.
- ✓ **استيعاب التكاليف والإنتاج والاستهلاك المسؤول :** إجراء تغيرات في طبيعة الإنتاج والاستهلاك ، واعتماد الكفاءة البيئية من خلال حسن استخدام مواردها

، وتعني استيعاب التكاليف أن تكون قيمة السلع والخدمات التي تقدم مساوية للتكاليف الحقيقية [١٢] .

المطلب الثالث : خصائص التنمية المستدامة واهدافها وابعادها:

للتنمية المستدامة عدة خصائص منها : ان التنمية المستدامة هي مدخل عالمي لتقليل الفوارق بين الشمال والجنوب ، وانها تعمل على إيجاد التوازن بين النمو الديمغرافي والتنمية الإقتصاديّة . ومن خصائصها ايضاً انها مترابطة الأبعاد ومتعددة الأوجه تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الإقتصاديّة والإجتماعيّة والتنمية البيئية ، وان عناصرها لا يمكن فصلها وذلك لشدة تداخل أبعادها . والتنمية المستدامة تنمية طويلة المدى ، تهتم بمصير ومستقبل الأجيال القادمة وتعمل على المحافظة على الموارد الطبيعية والإنتفاع بها حاضراً ومستقبلاً ، وأن تلبي إحتياجات الطبقات الأكثر فقراً [١٣].

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق أهداف منها : أنها تحاول تحقيق النوعية لحياة أفضل للسكان إقتصادياً وإجتماعياً وبيئياً عن طريق الأخذ بالجوانب النوعية للنمو ، وليس الكمية فقط وبشكل عادل ومنصف ومقبول وديموقراطي . كما تعمل على المحافظة على البيئة الطبيعية والتعامل مع أنظمتها كون الطبيعة مصدر حياة الإنسان ، وتسعى جاهدة لتعزيز وعي المواطنين بالمشاكل البيئية القائمة ، والعمل على تحقيق الاسغلال والاستخدام الامثل والعقلاني للموارد الطبيعية .

كما تهدف التنمية المستدامة ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية استخدام التقنيات الحديثة وفوائدها ، لتحسين ظروف العيش السكان واقتصاد الجهد والطاقة والوقت ، لذلك اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة

بالإجماع في عام ٢٠١٥، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (خطة عام ٢٠٣٠) ذات ألاهداف الـ١٧، والغايات الـ١٦٩ والمؤشّرات الـ٢٣١ . وتشكّل الخطة خارطة طريق وإطارًا عامًا يوجّه العمل الإنمائي العالمي والوطني ، وتحديد اتجاه السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية المستدامة [١٤].

أما أبعاد التنمية المستدامة فهي أبعاد مترابطة ومتكاملة فيما بينها، ولها القدر نفسه من الأهمية فلا يمكن إعطاء الأولوية لبعد على حساب بعد آخر وهذه الأبعاد هي : .

أ . **البعد الإقتصادي:** يستند هذا البعد الذي يقتضي بزيادة رفاهية الإنسان في المجتمع إلى أقصى حد ، والقضاء على الفقر ، وكذلك مراعاة العوامل التي من خلالها يمكن معرفة البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة ، منها قياس حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية ، والعمل على إيقاف هدر الموارد الطبيعية ، وتحديد مسؤولية البلدان الصناعية المتقدمة عن التلوث والمعالجة وتقليص تبعية البلدان النامية [١٥] .

ب . البعد الإجتماعي:

يشمل البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة الأفراد في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم وتهدف إلى القضاء على التفاوت الكبير بين الشمال والجنوب. وكذا يتمثل البعد الإجتماعي في تثبيت النمو الديموغرافي والعمل على نمو متزن للسكان، فالضغط السكان المتنامي يعد عامل ضغط على المساحات الخضراء وتدهور التربة والافراط في استهلاك الموارد الطبيعية والتأكيد على أهمية توزيع السكان فتوسيع المناطق الحضرية لها عواقب بيئية ضخمة ، وتعمل التنمية المستدامة على النهوض بالتنمية الريفية. ان

استخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً وتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع ، وحفظ الصحة وتعزيزها أمر أساسي للتنمية المستدامة [١٦].

ج : البعد البيئي :

يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاض على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها لا سيما الموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية وترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنّه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة. فإن مقتضيات التنمية المستدامة تستدعي الاعتماد الكلي على مصادر المياه المتجددة التقليدية وعليه فإن المحافظة عليها ومعها من التدهور تعد من التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة. كما ان حماية المناخ من الاحتباس الحراري وارتفاع درجات حرارة الأرض أولويات الحافظة على البيئة البيئة [١٧].

المبحث الثاني : الحكم الرشيد ، المفهوم والأبعاد

إن أبرز المعالجات لتحقيق التنمية المستدامة ، إيجاد آلية واضحة وملائمة لمواجهة تحدياتها وتحقيق الأمن الإنساني ، الأمر الذي يتطلب التعامل مع مشكلاتها من خلال الحكم الرشيد ذا الطابع الإنساني ، الذي يراعي الأعتبارات الإنسانيّة ، ويعمل على وضع آليات ناجعة لتحقيقه بكافة تفاصيله من الأمان والرخاء البشري. سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب الاتية :

المطلب الاول : ماهية الحكم الرشيد وتعريفاته

طُرح مفهوم الحكم الرشيد بمسميات عدة، مع إختلاف الترجمة عن اللغة الانجليزية، والفرنسية منها: الحكم، أو الحكم الراشد، أو الحكم الصالح، أو الحاكمية ،

أو إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، ويرجع ذلك إلى حداثة المفهوم نسبياً ، حيث كان التركيز في البداية على البعد الإقتصادي ،إلا إنه وعقب التحولات في النظام العالمي في التسعينات من القرن الماضي والتحولات الديمقراطية في بلدان أوروبا الشرقية بدأ التركيز على البعد السياسي للمفهوم بالاضافة إلى البعد الإقتصادي[١٨] .

شاع استعمال مصطلح الحكم الرشيد من قبل المؤسسات الدولية مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين ، في ذات الوقت بدأت الصعوبات ترافق برامج التكييف الهيكلي في العديد من الدول النامية ، التي شخصها البنك الدولي بأنها بسبب الأخطاء في تنفيذ السياسات ، وليس بسبب السياسات نفسها ، لأن تنفيذها كان يشوبه الفساد والآليات المؤسسة ، والأنظمة القانونية السيئة ، وسوء الخدمات ، ونقص الشفافية في الإدارة العامة . كما ان الأساس الذي يقوم عليه مفهوم الحكم الرشيد هو عملية نزع "القداسة" عن السلطة ونقلها للمجتمع والأفراد ، ويعكس اساسيات الإصلاح والكفائة الإدارية في قيادة الدولة للمجتمع .

ان إستقرار مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، شكل محدداً كبيراً أمام المؤسسات الدولية ، حيث وجدت صعوبة في التوفيق بين احترام هذه المبادئ المستقرة والحاجة إلى توجيه النظر إلى أهمية الأساليب الناجعة مخرجاً لغرض لتحقيق التنمية . فكان مفهوم الحكم الرشيد الذي أوجدته المؤسسات الدولية مجالاً لإثارة قضايا التنمية المستدامة ، ونوعية السياسات مع الدول دون أن تتهم بالتدخل في الشؤون الداخلية ، لاسيما في نظم الحكم القائمة ، فالمفهوم لا يشيرإلى الحكومات صراحة ، كما أن المصطلح وما يشوبه من غموض ساعد على إستخدامه دون إثارة حفيظة بعض الدول ، وبذلك تمكنت المؤسسات الدولية من الإختباء ورائه ، وطرح

العديد من القضايا الحساسة مثل الفساد، الديمقراطية، المشاركة وحقوق الإنسان. الأمر الذي استغل من قبل المؤسسات الدولية عند منح التمويلات الخاصة ببرامج التنمية التي سيتم منحها للدول والضغط عليها ومطالبتها بتوفر درجة مقبولة من إدارة الحكم الرشيد . كما أن العديد من الدول لاسيما دول الجنوب بدأت تأخذ بفكرة ، ومنهجية الحكم الرشيد لتحقيق التنمية المستدامة [١٩].

ان ظهور مصطلح الحكم الرشيد في أدبيات العلوم السياسيّة والتنموية ، كمحدد أساسي ومدخل جديد لتحقيق التنمية المستدامة من أجل إعطاء حكم قيمي للنظم الحاكمة وسلطاتها في إدارتها الدولة والمجتمع بإتجاه تطوير وتقدم وتنمية المجتمع. وبذلك أصبح الحكم الرشيد معبراً عن الإدارة الناجحة للدولة والمجتمع ، لاسيما عندما تربط السلطة الأمور السياسيّة والإدارية والإقتصاديّة ، والعمل على الإصلاح الإداري والمالي، وإجراء التنمية المستدامة ، والحفاظ على البيئة ، وتقليص هدر المال العام من قبل الحكومات، وتشجيع اللامركزية في إدارة الدولة على مستوى الأقاليم والمحافظات، وإعطاء دور واسع لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص[٢٠] .

ان مطالبات الأمم المتحدة بالسعي لتحقيق الحكم الرشيد وتطبيقه، جاءت من أجل أن تتطور الدول من خلال وجود رؤية واضحة للدولة والحكومة، تقوم على أساس التنمية المستدامة، والمستثمرة لموارد الدولة البشرية والطبيعية والمحافظة على البيئة من الاستزاف والهدر وحفاظ حقوق الاجيال القادمة ، والأهم من ذلك إدراك الحكومات بأن الحكم الرشيد يتطلب وجود إستراتيجية لدى صانع القرار نابعة من واقع الدولة ومعطياتها الإقتصاديّة والإجتماعيّة واالثقافيّة تأخذ بنظر الاعتبار ثقافة المجتمع

لاسيما الدينية والقومية، بما يؤدي في النهاية إلى الاتفاق على خيارات واحدة لمستقبل البلاد ومسيرته ونهضته، وتحقيق أمنه وتقدمه .

يعد مفهوم الحكم الرشيد من المواضيع محل جدل في العديد من الأمور، لاسيما من حيث التطبيق ومعاييره ومخرجاته، وأول من استعمل هذا المصطلح المؤسسات المالية الدولية، بعدها دخل حقل السياسة لاسيما في ميدان التنمية الشاملة المستدامة بعد التغير النوعي في ميدان العلاقات الدولية في ظل العولمة، وبروز فواعل جديدة مؤثرة في العلاقات الدولية فوق الدول كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، التي نشرت المصطلح بشكل واسع.

عرف البنك الدولي المؤسسة الأولى التي استعملت مصطلح الحكم الرشيد في عام ١٩٨٩م، بأن الحكم الرشيد هو " الطريقة أو أسلوب أو مجموعة القواعد والمؤسسات التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الإقتصاديّة والإجتماعيّة للبلاد بهدف تحقيق التنمية والمصلحة العامة"[٢١]، وهذا التعريف يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة، ورصد نشاطهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على إدارة الموارد البشرية والإقتصاديّة وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية، فضلاً عن احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الإقتصاديّة والإجتماعيّة فيما بينها .

لتقدير نوعية إدارة الحكم في دولة ما فيما اذا كان حكماً رشيداً فالأمر يقتضي معرفة ما إذا كانت إجراءات الحكم في المؤسسات السياسيّة والإداريّة والإقتصاديّة في الدولة تتصف بالشفافية والمساواة والعدل، لذا وضع البنك الدولي ستة مؤشرات رئيسة موزعة على الجوانب الثلاثة للحكم : **الأول** : تتعلق بطبيعة النظام السياسي الذي يتضمن: الصوت والمساءلة ، وعدم الاستقرار السياسي والعنف ، **والثاني** : قدرة

الحكومة ، وتتضمن : فاعلية الحكومة ، ونوعية التنظيم ، **والثالث** : الاحترام والمساواة: وتنطوي على دولة القانون ، والسيطرة على الفساد .

أعطى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مفهوم الحكم الرشيد بعد سنتين من ظهور تعريف البنك الدولي ، تعريفاً أعم وأشمل إذ يقوم على مفهوم التمكين ويعكس حالة تقدم الإدارة وتطورها من الإدارة التقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الاليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع والبرامج التنموية بشفافية ومسؤولية ؛ إذ عرفه بأنه " ممارسة السلطة الإدارية والإقتصاديّة والسياسيّة لإدارة شؤون الدولة على المستويات كافة، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم وخياراتهم بحقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم " [٢٢] . ووفقاً لهذا التعريف فان إدارة الدولة والمجتمع تتضمن أبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة، البعد الإداري (المؤسسي) والبعد الإقتصادي . الإجتماعي والبعد السياسي.

أما تعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية للحكم الرشيد الذي اقره اجتماع اللجنة الوزارية للمنظمة المنعقد في باريس مارس أذار / ٢٠٢٢ ، بأنه: " مجموعة العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو تجزئة من المؤسسات السياسيّة والإجتماعيّة والإقتصاديّة " [٢٣]، ويؤكد التعريف على فاعلية المؤسسات ويمتد إلى القيم التي تحتويها هذه المؤسسات مثل المساءلة والرقابة والنزاهة. فالحكم الرشيد يركز على قيم تضبط ممارسة السلطة السياسيّة باتجاه تنموي مستدام .

لم يقتصر تعريف الحكم الرشيد على المؤسسات الدولية فقط، بل هناك تعاريف متنوعة ومتعددة ووجهات نظر يسوغها عدد من الكتاب والباحثين ومن أهمها:

اشار الدكتور مورتن بوس ، أحد خبراء التنمية في رؤيته لعنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني فيرى أن الحكم الرشيد أدارة تفاعلات حكومية والغير الرسمية بين مختلف العناصر من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما يّعرف الحكم الرشيد بأنه الاشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية ، والمنظمات غير الحكومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين يأخذون بعين الاعتبار المشاركة والمساهمة في تشكيل السياسة ، وبذلك اشار إلى أهمية مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني مع الدولة في صياغة السياسات [٢٤] .

كما يُنظر للحكم الرشيد على أنهُ نسق من المؤسسات المجتمعية، المعبرة عن الناس تعبيراً سلمياً، تربط بينها شبكة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات [٢٥] . وعُرف بأنهُ " الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وفرق إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتقدم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم [٢٦].

خلاصة التعريفات االمذكورة آنفاً ، أن الحكم الرشيد الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة تستلم إدارة الدولة ، وكوادر إدارية تؤمن وتعمل على تعظيم وتطوير موارد المجتمع الإقتصاديّة والإجتماعيّة، وتحقيق التطور الملموس ليشمل جميع مؤسسات الدولة الدستورية التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وفق خطط استراتيجية طويلة الأمد وتوفير النزاهة والمساءلة، واحترام المصلحة العامة والمحافظة عليها وعلى البيئة ، والعمل على تحسين حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم . لهذا فبالرغم من تعدد التعاريف غير أنها تتفق ضمنيا أن الغاية

والأهداف النهائية للحكم الرشيد هو تحقيق الاستقرار والأمن الإنساني، وتعزيز حقوق الإنسان وتوسيع قدرات الشعوب عبر التنمية البشرية المستدامة.

المطلب الثاني : أبعاد الحكم الرشيد

أن للحكم الرشيد في بعض المصادر أوجه أو أبعاد متعددة مترابطة ومتكاملة فيما بينها، ولها نفس القدر من الأهمية فلا يمكن إعطاء الأولوية لبعد على حساب بعد آخر [٢٧].

١. **البعد الإقتصادي والإجتماعي:**

يعد من الأبعاد المهمة للحكم الرشيد ويكون من خلال رؤية المنظمات الدولية للعلاقة بين الحكم ومستوى الأداء الإقتصادي لتحقيق أهداف واستراتيجيات التنمية الإقتصاديّة . فيقصد به عمليات اتخاذ القرارات في الشؤون الإقتصاديّة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في النشاطات الإقتصاديّة في الدولة. وتتمثل في عمليات التخطيط، والاختيار والمفاضلة بين البدائل، واتخاذ القرار في القضايا التي من شأنها تطوير وتنويع النشاط الإقتصادي للدولة، واعتماد برامج اصلاح إقتصاديّة ، ومحاربة الفساد ، والعمل على تدفق المعلومات للرأي العام عن الوضع الإقتصادي بكل شفافية ، ناهيك عن توفير بيئة تنظيمية وتشريعية لنشاطات مختلف القطاعات، بما يحقق الرفاهية والحياة الأفضل للإنسان. كما يعمل الحكم الرشيد على خفض مخاطر الاستثمار ، الأمر الذي يشجع القطاع الخاص على العمل ، ويتضمن هذا البعد العوامل التي تؤثر في الجانب الإجتماعي كمحاربة الفقر وتحسين الحياة وتحقيق العدالة الإجتماعيّة .

٢. **البعد السياسي:**

يرتبط البعد السياسي بطبيعة السلطة السياسيّة وشرعية تمثيلها، ويتعلق برسم السياسة العامة للدولة وعلاقاتها الداخلية والخارجية، وكذا في مجال آليات اتخاذ القرارات السياسيّة وتطبيقها وسن القوانين والتشريعات في الدولة بما يحقق الاستقرار والأمن الإنساني والتنمية. وتتوقف رشادة النظام السياسي على مدى مشروعية السلطة السياسيّة واحترام الحريات العامة من الرأي العام والأحزاب السياسيّة وحرية التعبير وانشاء جمعيات وتقييم كفاءة وفعالية الأنظمة السياسيّة من خلال مبادئ الحكم الرشيد وفق معيار الجودة السياسيّة [٢٨].

يشترط بهذا البعد بأن يكون النظام السياسي نظاماً ديمقراطياً حقيقياً يعمل على التداول السلمي للسلطة لأن عمر الحكومة والهيئات المحلية محددة بالمشاركة السياسيّة دستورياً . فشرط الديمقراطية يعد أهم شروط الحكم الرشيد، فهو يعمل على إجراء وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة بحيث يستطيع المواطنون أن ينتخبوا ممثليهم بحرية كاملة ، وتشكيل برلمان له القدرة على سن القوانين ، مع وجود سلطة تنفيذية مستقلة قادرة على تطبيق وإنفاذ القانون على الجميع، وسلطة قضائية تتمتع باستقلالية تامة.

٣. **البعد الإداري للحكم الرشيد :**

يعد من ابرزعوامل ظهور مفهوم الحكم الرشيد إنتشار ظاهرة الفساد وتفاقمها ، وتطور مفاهيم الإدارة الحديثة ذات الأبعاد العقلانية والإدارة الجيدة للموارد المتاحة من خلال التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع ، لذا أخذ البعد الإداري مكانة بارزة في استراتيجية وسياسة الحكم الرشيد [٢٩] .

الحكم الرشيد ببعده الاداري ، نظام لتطبيق سياسات الدولة عن طريق مؤسسات القطاع العام الحكومي في الجوانب الإقتصاديّة والسياسيّة والتنموية، تلك السياسات التي يجب أن تتصف بالشفافية والاستقلالية وبالكفاءة والمساءلة. ويعد جوهر الرشادة في الجانب الإداري على عنصرين مهمين هما: **أولاً:** إستقلالية الإدارة عن السلطة السياسيّة والمالية، **وثانيا:** التوظيف العمومي بحيث يكون اختيارهم وفقاً لمعيار الكفاءة والنزاهة وأن لا يخضع الموظفين إلا للقانون .

٤. **البعد الشامل أو الحوكمة الشاملة:** ارتبط مفهوم الحكم الرشيد في بداياته بمصطلح إدارة الدولة والمجتمع وكل ما يتعلق بالجوانب الإدارية والإقتصاديّة للمفهوم وبالجانب السياسي المتعلق بالقيم الديمقراطية، فتطور المفهوم لكي يمثل العمليات التي تهدف وتعمل جاهدة لتحقيق الرخاء والسعادة تؤدي إلى مستوى معيشة أفضل لأفراد المجتمع كافة، وضمان الحرية والأمن الإنساني، وللمحافظة على بيئة.

المطلب الثالث: عناصر الحكم الراشد وآلياته

الحكم الرشيد يتضمن ثلاثة ميادين رئيسة تعمل سوية وبصورة متناسقة وهي:

١. **الحكومة(القطاع العام):**

الحكومة تتمثل الدولة من خلال السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، ويجب ان تشكل وفق نظام انتخابي حقيقي وفق الأسس الديمقراطية، فهي مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة وتهيئة البيئة المناسبة وخلق محيط سياسي ملائم لتحقيق التنمية المستدامة ، والسعي لخلق إطار مؤسسي فاعل، ووضع السياسات العامة وتنظيم ميزانية الدولة، وتحقيق الأمن المجتمعي[٣٠] وعليها إعادة النظر في دور الحكومة وأنشطتها الإجتماعيّة

والإقتصاديّة وخلق بيئة مساعدة للأسواق الحرة، وتحقيق توازن أفضل بين الحكومة والسوق .

٢. **القطاع الخاص:** يتكون من مجموع المؤسسات والشركات، والذي ينشط داخل السوق لأجل انتاج السلع وتوفير الخدمات وخلق فرص عمل، وعلى الدولة ان تشجع المؤسسات الخاصة، والاهتمام بالاستثمار ،والعمل المشترك لتطوير القطاع الخاص وإدامته من خلال آليات إيجاد بيئة إقتصاديّة مستقرة، وإدامة المنافسة في الأسواق[٣١].

٣. **المجتمع المدني:**

يتمثل في الهيئات غير الحكومية المتضامنة مع بعضها مثل الجمعيات المهنية، الجمعيات الخيرية، الجمعيات النسوية، النقابات وغيرها، وكل المواطنين الذين يساهمون في التفاعل السياسي والإقتصادي والإجتماعي داخل المجتمع، والمساهمة في النشاطات الإقتصاديّة والإجتماعيّة والسياسيّة والمشاركة في تحقيق حاجات ومتطلبات التنمية الشاملة المستدامة[٣٢]. وتكمن أهمية المجتمع المدني على النحو بإن المواطنين الذين يتصرفون متطوعين كأعضاء في منظمات المجتمع المدني، يشجعون على بناء الثقة الإجتماعيّة والتعاون بين الأطراف المختلفة داخل المجتمع .

المبحث الثالث : آليات الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة

يرتبط الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة إرتباطاً وثيقاً، من خلال مرتكزات محددة، فالتنمية المستدامة تحتاج إلى آلية واضحة ومتناسقة لتفيذها عملياً، والتنمية المستدامة

تعمل على تحقيق الإستغلال الجيد لموارد البيئة،وتحقيق العدالة الإجتماعيّة، والمساواة بين الأفراد، فالحكم الرشيد يعد من أبرز الشروط لتحقيق أهداف التنمية الإستدامة، ومن هنا يتبين بان التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا بآليات الحكم الرشيد، وسيتم توضيح ذلك من خلال المطلبين التالين:

المطلب الاول : آليات الحكم الرشيد

تتباين آليات الحكم الرشيد باختلاف الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز على ما يحفز النمو والانفتاح الإقتصادي، في حين يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ١٩٩٧ على الانفتاح السياسي، وحسب ما جاء في وثيقة البرنامج تحت عنوان : إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة ، وعموماً يمكن تحديد أبرز هذه الآليات كالآتي :

١. **المشاركة:** تعني تهيئة السبل والآليات المناسبة لمشاركة المواطن بصورة منفردة أو كجماعات في الشأن العام، والمساهمة في عمليات صنع القرارات واتخاذها بطريقة مباشرة أو من خلال مجالس منتخبة. وتشمل المشاركة ،تمكين الأفراد من المشاركة بالعملية السياسيّة بكل حرية وأمان ودون تفرقة بسبب العرق أوالطائفة أو المكانة الإجتماعيّة أو المالية. كما تضمن المشاركة دوراً لمنظمات المجتمع المدني وضمان حرية تشكيل النقابات والجمعيات [٣٣].
٢. **سيادة وحكم القانون:** أن تكون دولة الحكم الرشيد،دولة قانون ومؤسسات تتسم بسيادة وحكم القانون، وتطبيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص للجميع وأن يكون النظام القضائي شفاف ونزيه، وتحقيق المساواة بين الناس أمام القانون وأن يخضع الجميع حكاماً ومحكومين لسلطان القانون، وتحقيق المساواة أمام

القانون تشمل مرجعية القوانين التي يجب ان تتسم بالعدالة وسلطاتها على الجميع من دون استثناء أو تمييز وتحيز بسب الدين أو الطائفة أو العرق أو المكانة الإجتماعيّة أو السياسيّة أو المستوى المعاشي، وأن تتوافق هذه القوانين مع المعايير الدولية والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وتعني سيادة القانون أيضاً وجود نظاماً قضائياً شفافاً ونزيه لا يتأثر بأي ضغوطات من أي طرف (٣٤).

٣. **الشفافية:** تعد الشفافية من أهم خصائص الحكم الرشيد وتشمل:التدفق الحر للمعلومات السياسيّة والإقتصاديّة والثقافيّة والإجتماعيّة في الوقت المناسب، والحق في الوصول إليها بكل يسر وسهولة من الأفراد والمؤسسات ولجميع الأطراف المعنية .

٤. **الفاعلية والكفاءة وحسن الاستجابة:** تعمل المؤسسات على تحقيق نتائج تضمن احتياجات المواطنين والاستخدام الأفضل للموارد، وإستتثمار الموارد المادية والبشرية المتاحة في الدولة بكفاءة عالية لتحقيق تنمية شاملة مستدامة في عموم البلاد وتحقيق المصلحة العامة. فالكفاءة والفاعلية والعلمية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والتنمية المستدامة وتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة.

٥. **المساءلة والمحاسبة:** وتعني أن يتسم الحكم الرشيد بالشفافية والمسائلة والمحاسبة ، وتشمل وجود أطر وآليات للمساءلة والمحاسبة لكل من يعبث ويسرق المال العام والكسب غير المشروع واستغلال الوظيفة العامة لمصلحته الخاصة، ومحاربة الفساد المالي والإداري، وذلك باتخاذ الإجراءات الكفيلة التي

تؤمن حسن تصرف جميع الرؤساء والمرؤسين في دوائر القطاع العام والخاص طبقاً للقوانين[٣٥].

٦ **الرؤية الإستراتيجية:** أن يكون للحكم الرشيد رؤية إستراتيجية طموحة لتطوير المجتمع حاضراً ومستقبلاً، وأن يكون عمله وفق خطط تنموية إستراتيجية علمية مدروسة واضحة المعالم ومرنة التطبيق،وضمن مدد زمنية محددة، والقدرة على تصحيح مسارات تنفيذها ومعالجة أية انحرافات قد تظهرأثناء التنفيذ ووفق إمكانيات الدولة المادية والبشرية.

٧ . **اللامركزية في إدارة الدولة:** ضرورة أن يعمل الحكم الرشيد وفق مبدأ توزيع السلطات والصلاحيات إلى الأقاليم والمحافظات وحسب التقسيم الجغرافي للدولة ، وإدارة شؤون المناطق من قبل أبنائها لإشعارهم بأنهم أصحاب القرار في ذلك. فتوزيع السلطات على المناطق يعمق الشعور بالوحدة الوطنية وتحقيق الاندماج الإجتماعي ويعزز مبدأ المساواة، ويبعد شبح التفرقة والشعور بالتهميش.

٨ . **المساواة والاندماج الإجتماعي:** يعد هذا المبدأ من المبادئ المهمة في الحكم الرشيد فهو حق جميع الأفراد في الحصول على فرص التطور الإجتماعي والارتقاء والتطلع لتحسين أوضاعهم لاسيما الفئات المحرومة والمهمشة وتحقيق أمنهم الإجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية ، وتحقيق رفاهيتهم وحمايتهم دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو الأصل العرقي أو الأصل الإجتماعي وان يكون المواطنون متساوين في الحقوق والواجبات [٣٦].

لهذا ومن أجل إقامة نظام حكم رشيد يستوجب وجود قيادة سياسية مدنية وطنية واعية تدرس واقع المجتمع دراسة علمية عميقة مشخصة للمعضلات ومشكلات وحاجات المجتمع لكي تبني مجتمعاً متطوراً وتحقق الأمن الإنساني، وتستطيع رسم السياسيات الصحيحة بالمجالات كافة وتنفيذها، ووضع استراتيجيات واضحة وخطط متكاملة في مجالات الحياة كافة لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة

تشير علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة إلى إن الحكم الرشيد هو المحور الأساسي في عملية تحويل النمو الإقتصادي إلى تنمية مستدامة، فتقاريرالتنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تركز على مفهوم جعل الإنسان محور التنمية وعلى نوعية الحياة. فالنمو الإقتصادي يعد وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وأن الحكم الرشيد يجب أن يعمل على التاكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للموطنين المادية وغيرها.

كما ان الحكم الرشيد وأثره على التنمية المستدامة يكون من خلال بناء المجتمع الديمقراطي وتعزيز المبادئ الديمقراطية وفي مقدمتها مشاركة جميع أفراد المجتمع في أدارته فالتنمية المستدامة الشاملة مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بتطبيق الديمقراطية وبتحقيق المساواة وسيادة القانون،الأمر الذي يحتم على الحكومات أن تنتهج سياسات نشر المفاهيم الديمقراطية وتعميقها في المجتمع كالتعددية الحزبية، والحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، وإجراء الإنتخابات بشكل مستمر ومنتظم[٣٧]. ويمكن قياس الحكم الرشيد من خلال توافر وتحقيق حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين،ومنها الحق في الحياة، والصحة والمسكن والطعام، والمساواة

في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة، وكذا تطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الإنتخابات، وبناء إعلام وبيئة حرة تضمن إستقلال المؤسسات الإعلامية دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو أمني ودون ضغط واكراه مجتمعي ومكافحة الفساد، وتعد كل ما ذكر آنفاً من المكونات الأساسية للتنمية المستدامة[٣٨].

إن التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية من خلال الحكم الرشيد، وتهدف إلى بناء نظام عادل ورفع قدرات المواطنين عبر مشاركتهم الفاعلة ، وتمكينهم وتوسع الخيارات والفرص واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي، وأن تضمن استدامة التنمية العدالة بأبعادها الوطنية بين مختلف الطبقات الإجتماعيّة، وإن تحقيق مصالح الأجيال الحالية واللاحقة الأمر الذي يتطلب مشاركة الموطنين الفاعلة في التنمية وتستند إلى تمكين المواطنين بما يجعلهم قادرين على القيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم. فرؤية الأمم المتحدة لها تقوم على بناء القدرات البشرية والوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق والتمتع بالحرية دون تمييز.

أثبتت العديد من الدراسات بأن الحكم الرشيد ضرورة ملحة وأساسية لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، وتستند هذه العلاقة إلى المرتكزات التالية[٣٩]:

١. أن يكون النظام نظاماً ديمقراطياً حقيقياً يقوم على التمثيل الحقيقي لكافة أبناء المجتمع والمشاركة في إدارة الدولة، واعتماد الشفافية ومحاسبة أي حكومة فاسدة.

٢. إحترام سيادة القانون وان تكون الدولة دولة قانون تشرع القوانين عن طريق سلطة تشريعية منتخبة، وتعزيز مفهوم أستقلالية القضاء وعدم خضوعه

إلا لسطان القانون، وتحديد معاييرالمحاكمات العادلة وفق القوانيين المشرعة وفق الدستور، وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون. فسياده القانون تعمل على تعزيز المساواة والمحافظة على حقوق الإنسان(٤٠).

٣. احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الواردة في الشرعة الدولية، وتحقيق المساواة، والعدالة، وعدم التمييز، لأن هذه الحقوق أصيلة غير قابلة للتجزئة أو الأنتقاص ويكون لها حيز كبير في دستور الدولة.

٤. إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة، وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وأن تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية مستقلة لها القدرة العلمية والامكانيات الواسعة على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدولة ومواردها بمهنية كبيرة ، وتعمل على المحافظة على مصلحة المجتمع والعمل على تشجيع الاستثمار والقضاء على الفقر والبطالة.

٥. تكامل السياسات بين مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وإعتماد السلطة اللامركزية للحكومة بإدارة الدولة وتوزيع الصلاحيات، وتحسين التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتعزيز الرقابة الشعبية وإيجاد خطة حكومية طويلة الأمد للاقتصاد والمجتمع وتوفر الإرادة السياسيّة لكل ذلك.

٦. تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها وقواعد محددة للتغيير والتبديل واتخاذ إجراءات لتحقيق الإستدامة. وتوفير المعلومات الضرورية وتعزيز برامج التطوير والأبداع بما يؤدي لاستخدام الأمثل والكفوء للموارد والمصادر.

٧. التخفيف من الفقر واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،التي تعد من المرتكزات الاساسية التي يتطلبها الحكم الرشيد في علاقته بالتنمية المستدامة، فالحكم الرشيد يهدف إلى تحرير القدرات البشرية من خلال تمكين الفقراء وتوسيع قدراتهم فعلى الدولة عند وضعها استراتيجيات والخطط لمحاربة الفقر يجب عليها التركيز وشمولها فقرات تتعلق بكيفية التنفيذ، فالتمكين والمشاركة يضمنان مشاركة المواطنين في صناعة القرارات المؤثرة على حياته. في حين استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مرتكز مهم فلا يعد تحقيق النمو الإقتصادي وتحسين مستويات المعيشة دون جلب وضمان استثمار أجنبي مستقر بالمهام السهلة، فالاستثمار الأجنبي يحمل فوائد إلى الاقتصاد من (نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، تسهيل الاندماج في التجارة الدولية، وغيرها)، وتتطلب عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي خلق مناخ استثماري ملائم في الجوانب القانونية والإقتصاديّة والسياسيّة والإجتماعيّة، وهنا تبرز أهمية الحكم الرشيد في جلب الاستثمار الأجنبي نظراً لما يرتكز عليه من مبادئ تعكس العدالة والمساوات وسيادة القانون والحد من الفساد[٤١].

الخاتمة

يعد الحكم الرشيد إطار متوافق مع طبيعة المجتمع الذي يؤمن بالتنمية البشرية المستدامة والتقدم والإصلاح، ويمتلك سلطات لها الرؤية والرغبة والقدرة، في تحقيق التنمية المستدامة والمطالب الرئيسة للشعب والمتمثلة بالعيش بسلام والحرية والكرامة الإنسانيّة والعدالة الإجتماعيّة، التي جاءت بشكل واضح برؤية الأمم المتحدة إذ طالبت

به الدول كافة بالسعي لتحقيقه وتطبيقه حتى تصبح هذه الدول دولاً متطورة، الأمر الذي يستلزم وجود قادة حقيقيون وأحزاب وطنية تؤمن بالديمقراطية ومنظمات مجتمع مدني نشطة، وان تعمل جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة والأمن الإنساني وفق مبدأ المساواة وحكم القانون.

تعد فلسفة الحكم الرشيد شاملة ومتكاملة يشمل جميع جوانب الحياة السياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة في الدولة، وهذا الأمر يتطلب تفاعلاً واسعاً بين الدوائر الثلاثة في الدولة القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني فيما بينها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتنهي الفساد الإداري والمالي بأشكاله المختلفة.واخيراً فأن ابعاد الحكم الرشيد الإقتصاديّة، والإجتماعيّة، والسياسيّة، والإدارية، مترابطة ومتفاعلة فيما بينها لتشكيل الحكم الراشد.

نستخلص مما سبق ذكره مايلي:

١. ان الحكم الرشيد هو الحكم الأصلح لإدارة الدولة ولبناء المؤسسات والتنظيمات الإقتصاديّة أو الخدمية أو السياسيّة ، لأنه يقوم على مرتكزات أساسية لصالح المجتمع كالعدل والمساواة بين الأفراد، وحثهم على المشاركة في مختلف المشاريع الإجتماعيّة والسياسيّة والتنموية.
٢. ان التنمية المستدامة نتيجة حتمية وضرورية للتغيرات وما آلت اليه الأوضاع العالمية من إستنزاف للموارد والطاقات وتغير المناخ وتلوث البيئة مما يستوجب تضافر كل الجهود والسياسات لتكريس وتجسيد مفاهيم التنمية المستدامة وابعادها للحيلولة بدون كوارث طبيعية وبيئية محتملة على الإنسانيّة جمعاء.

٣. ان العلاقه بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة هي علاقة ارتباطية شرطية حيث ان تحقيق أهداف التنمية المستدامة وابعادها يعد مشروع مشروط بتحقيق وتجسيد آليات وعناصر الحكم الرشيد على ارض الواقع وممارستها ضمن السياسات والإدارات العامة والخاصة.

٤. تعد المشاركة الشعبية، كمبدأ أساسي وبُعد مشترك بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة من أهم المبادئ التي تساهم بتحقيق الأهداف المشتركة.

٥. إن الحكم الراشد يمكن أن يقاس من خلال تعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع.

٦. يعد الحكم الراشد من أولويات الاهتمام السياسي والإقتصادي والإجتماعي،الذي يستلزم دراسة المبادئ والمعايير التي تساعد وتساهم في الارتقاء بمستوى الإداء في مؤسسات الدول.

٧. يعتبر الفساد الإداري والمالي والسياسي من أهم المعوقات التي تؤثر على التنمية سلبا، مما يحتم ضرورة مواجهتها بشكل حاسم للحد من آثارها السلبية.

المقترحات:

في ضوء ما تقدم نقترح الاتي:

١. ضرورة العمل على اصدار القوانين واللوائح التنظيمية التي تكفل لجميع المواطنين المشاركة في التنمية الإقتصاديّة والإجتماعيّة والسياسيّة دون تمييز، وان يدرك الجميع الوطن للجميع والعيش فيه بأمن وأمان والتمتع بخيراته.

٢. اقامة نظاماً سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً تحت قيادة سياسيّة مدنية واعية ومدركة لحاجات الناس, والقادرة على رسم السياسات الصحيحة وتنفيذها, عبر برامج وخطط علمية سليمة لتحقيق تنمية مستدامة ويشجع الجميع على صياغة الأهداف التنمية البشرية التي أساسها الفرد والسعي لتحقيقها.

٣. العمل على إصلاح مؤسسات الدولة لتصبح أكثر كفاءة وخضوعاً للمساءلة والشفافية والتي تعد أساساً مهماً في الحكم الرشيد، الأمر الذي يتطلب التزاماً سياسياً ودعماً القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومواجهة الفساد بشكل حازم، وبناء منظومة قضائية قوية ومستقلة وإبعاد المجتمع عن كل أشكال العسكرة أوحمل السلاح تحت أية ذريعة أو مسمى أو لأي سبب كان.

٤. العمل على اتخاذ الإجراءات الحقيقية لتعزيز إدارة المالية العامة والمساءلة لضمان استخدام الموارد العامة تبعا للأولويات المحددة، هذه الاجراءت تتمثل في تعزيز الرقابة على إدارة المال العام، ودعم الشفافية المالية، ومحاربة كل أوجه الفساد.

٥. ضرورة العمل بمبدأ اللامركزية في الحكم وتوزيع الصلاحيات وبما يمكن المشاركة في عمليات الحكم، ويساعد هذا على تمكين الناس في المساهمة بعملية صنع القرار ودعم وتقوية نظام الحكومة والإدارة الالكترونية ، للقضاء على البيروقراطية.

٦. العمل على تفعيل دور هيئات منظمات المجتمع المدني، وإصدار التشريعات الخاصة في مجال الرقابة والمشاركة لمواجهة الفساد الإداري والمالي والسياسي.كذا العمل لإيجاد بيئة ملائمة للاستثمارات، يكون فيها المناخ

الإستثماري ملائم لعمل القطاع الخاص ، ولإطلاق مبادراته في تحقيق التنمية المستدامة .

الهوامش :

[١]) كامل عبد المالك : ثقافة التنمية دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة ، القاهرة ، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨ ، ص ٨٢ .

[٢]) رضائي مسيكة : دور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني، الجزائر ، رسالة ماجستير في القانون العام ، جامعة سطيف٢ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٥ ، ص ٩٩ .

[٣]) عثمان محمد غنيم : وماجد أبو زيطة : التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨، ص ٨٠ .

[٤]) المصدر نفسه ، ص ٨٩.

[٥]) سليمان الرياشي : دراسات في التنمية العربية "الواقع والآفاق" ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٨٨.

[٦]) المصدر السابق، ص ٩٥.

[٧]) زكريا طاحون : إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف ، القاهرة ، مطبعة ابن عابدين، ٢٠٠٥ ، ص ٥٩ .

[٨]) نادية حمدي صالح : الإدارة البيئية" مبادئ والممارسات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٨ ، ص ٨٢ .

[٩]) محمد علاء عبد المنعم : مستقبل التعاون الدولي في ظل قمة الأرض، القاهرة ، مجلة السياسات الدولية، عدد أكتوبر، ٢٠٠٨ ، ص ٨٥.

[١٠]) إبراهيم عبد الجليل : البيئة والتنمية، القاهرة ، دار المعارف، ، ٢٠١٨ ، ص ٩٩ .

[١١]) نقلاً عن د. سليمان الرياشي : مصدر سابق، ص ٨١ .

[١٢]) عثمان محمد غنيم : مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان ، دار الصفاء ، ٢٠١١ ، ص ١٩.

[١٣]) إبراهيم عبد الجليل : مصدر سابق ، ص ١٢٢.

[١٤]) مزيد من التفاصيل عن الخطة راجع ، ريمة خلوطة وسلمى قطاف : مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر ، ملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة والاستخدامها للموارد المتاحة ، ٢ نيسان أبريل٢٠١٨ ، جامعة سطيف ٢ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص٧٧.

[١٥]) مصباح بلقاسم : دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر ، مجلة المعارف، العدد ٩٢ ، جوان ٢٠٠٨ ،ص ٨١ .

[١٦]) ريمة خلوطة وسلمى قطاف : مصدر سابق ، ص ٧٨ .

[١٧]) مصباح بلقاسم : مصدر سابق ، ص ٨٨.

[١٨]) سامح فوزي : الحوكمة ، سلسلة قضايا ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجيّة ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٥، ص ٥.

[١٩]) زايري بلقاسم : الحكم الراشد والكفاءة الإقتصاديَّة وإدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي ، الجزائر، كلية العلوم الإقتصاديَّة والتسيير، جامعة تلمسان، دفاتر مخبر البحث، العدد الثاني ، أبريل نيسان ٢٠٠٢ ، ص ٢٢٢.

٢٠) سامح فوزي : مصدر سابق ، ص ٧ .

[٢١]) ابرادشة فريد : الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية ، الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠١٤ ، ص ٧٩ .

[٢٢]) محمد فال ولد فال مكط : الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب ـ حالة موريتانيا ، الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصاديَّة . إدارة أعمال ، جامعة تلمسان ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢ .

[٢٣]) سليم بركات : الحكم الراشد من منظور الآلية الافريقية لتقييم من طرف النظراء، الجزائر، رسالة ماجستير في القانون ، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠.

[٢٤]) محمد فال ولد فال مكط : مصدر سابق ، ص ٢٤ .

[٢٥]) برنامج الامم المتحدة الانمائي : تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٤ (نحو الحرية في الوطن)، نيويورك، الامم المتحدة، ٢٠٠٥ ص ١٠٢.

[٢٦]) حسن كريم : مفهوم الحكم الصالح، في مجموعة باحثين: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالقاهرة، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ٩٦.

[٢٧]) كمال التابعي : التنمية البشرية دراسة حالة مصر ، القاهرة ، مكتبة أنجلو مصرية،٢٠٠١، ص٥٨ .

[٢٨]) مقري عبد الرزاق : الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ٠٢

[٢٩]) نسيمة عكا : دور الحكم الراشد في التنمية ، الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغير في العالم النامي، الجزائر ، جامعة سطيف ٢ ، أبريل نيسان ٢٠٠٢ ، ص ١٢.

[٣٠]) زايري بلقاسم: الحكم الاقتصادي الرشيد، مداخلة ضمن فعالية الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الجزائر، جامعة ورقلة ، ٢ مارس اذار ٢٠٠١ ، ص ٢٢ .

[٣١]) زهير عبدالكريم كايد: الحكمانية . قضايا وتطبيقات، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات ، العدد ٢٠٠٢ ، ص ٧٤ .

[٣٢]) زايري بلقاسم: الحكم الإقتصادي الرشيد، مصدر سابق ص ٢٣ .

[٣٣]) مصطفى كامل السيد : الحكم الرشيد والتنمية في مصر. القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠١٦ ، ص ١١٦ .

[٣٤]) المصدر نفسه ، ص ١٢٠ .

[٣٥]) إبرادشة فريد: مصدر سابق ، ٨١.

[٣٦]) زهير عبدالكريم : مصدر سابق ، ص٧٤.

[٣٧]) مركز حياه تنميه المجتمع المدني : سياده القانون في الاردن قراءات في متناول الشباب ، عمان ، دار عجلون للنشر والتوزيع ، ص٣١ .

[٣٨]) سالي نسيمه : الحكم الراشد والتنمية المستدامة في المغرب العربي ، الرباط ، دار الرباط للنشر ، ٢٠١٨ ، ص ٤٤.

[٣٩]) سالك نبيله : دور اليات الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، جامعة باطنه ، الجزائر ، عدد ٦، لسنة ٢٠١٤، ص٢١١ .

[٤٠]) سالي نسيمه : مصدر سابق ، ٤٥ .

[٤١]) دريد محمد السامر : الاستثمار الأجنبي ، المعوقات والضمانات القانونية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢ .

قائمة المصادر

١. ابرادشة فريد: الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسيّة والعلاقات الدولية ، ٢٠١٤.

٢. إبراهيم عبد الجليل: البيئة والتنمية، القاهرة، دار المعارف، ٢٠١٨.

٣. برنامج الأمم المتحدة الانمائي: تقرير التنمية الإنسانيّة العربية ٢٠٠٤ (نحو الحرية في الوطن)، نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥ .

٤. حسن كريم: مفهوم الحكم الصالح، في مجموعة باحثين: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالقاهرة، بيروت ، ٢٠٠٤ .

٥. دريد محمد السامر: الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

٦. رضائي مسيكة: دور التنمية الإنسانيّة في تحقيق الأمن الإنساني، الجزائر، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة سطيف٢، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، ٢٠١٥.

٧. ريمة خلوطة وسلمى قطاف: مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، ملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة والاستخدامها للموارد المتاحة، ٢ نيسان أبريل٢٠١٨، جامعة سطيف ٢ ، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، .

٨. زايري بلقاسم: الحكم الإقتصادي الرشيد، مداخلة ضمن فعالية الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الجزائر، جامعة ورقلة ، ٢ مارس اذار ٢٠٠١.
٩. زايري بلقاسم: الحكم الراشد والكفاءة الإقتصاديّة وإدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الإجتماعي، الجزائر، كلية العلوم الإقتصاديّة والتسيير، جامعة تلمسان، دفاتر مخبر البحث، العدد الثاني، أبريل نيسان ٢٠٠٢.
١٠. زكريا طاحون: إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، القاهرة، مطبعة ابن عابدين، ٢٠٠٥.
١١. زهير عبدالكريم كايد: الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، العدد ٢٠٠٢.
١٢. سالك نبيله: دور اليات الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعه باطنة الجزائر، عدد ٦، ٢٠١٤.
١٣. سالي نسيمه : الحكم الراشد والتنمية المستدامة في المغرب العربي، الرباط، دار الرباط للنشر، ٢٠١٨.
١٤. سامح فوزي: الحوكمة، سلسلة قضايا، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والإستراتيجية، العدد ١٨، ٢٠٠٥.
١٥. سليم بركات: الحكم الراشد من منظور الآلية الأفريقية لتقييم من طرف النظراء، الجزائر، رسالة ماجستير في القانون فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ٢٠٠٢.
١٦. سليمان الرياشي: دراسات في التنمية العربية "الواقع والآفاق"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١٠.
١٧. عثمان محمد غنيم: مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان ، دار الصفاء ، ٢٠١١.
١٨. عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زيطة: التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدواة قياسها، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ .

١٩.كامل عبد المالك : ثقافة التنمية دراسة في أثر الرواسب االثقافيّة على التنمية المستدامة،القاهرة ، سلسلة العلوم الإجتماعيّة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠٨.

٢٠.كمال التابعي: التنمية البشرية دراسة حالة مصر، القاهرة، مكتبة أنجلو مصرية،٢٠٠١.

٢١.محمد علاء عبد المنعم: مستقبل التعاون الدولي في ظل قمة الأرض، القاهرة،مجلة السياسات الدولية، عدد أكتوبر، ٢٠٠٨.

٢٢.محمد فال ولد فال مكط: الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب ـ حالة موريتانيا، الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصاديّة . إدارة أعمال، جامعة تلمسان، ٢٠٠٢.

٢٣.مركز حياه تنميه المجتمع المدني: سياده القانون في الاردن قراءات في متناول الشباب، عمان، دار عجلون للنشر والتوزيع.

٢٤.مصباح بلقاسم: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، مجلة المعارف، العدد ٩٢ ،جوان ٢٠٠٨.

٢٥.مصطفى كامل السيد: الحكم الرشيد والتنمية في مصر، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠١٦.

٢٦.مقري عبد الرزاق: الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

٢٧.نادية حمدي صالح: الإدارة البيئية" مبادئ والممارسات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢٨.نسيمة عكا: دور الحكم الراشد في التنمية، الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغير في العالم النامي، الجزائر، جامعة سطيف ٢ ، أبريل نيسان ٢٠٠٢.